تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التدافعات الجيوسياسية بين الفواعل العنيفة والدولة الهشة
"مقطع من مشهد التسويات في الشرق الأوسط الجديد"

د. علي بشار أغوان

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التدافعات الجيوسياسية بين الفواعل العنيفة والدولة الهشة «مقطع من مشهد التسويات في الشرق الأوسط الجديد»

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. علي بشار أغوان / مدرس الاستراتيجية في جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠٢٥

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

يبدو واضحاً أن مرحلة توظيف الجماعات المسلحة - على مختلف أشكالها - قد بدأت بالأفول من معادلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وذلك بسبب تحوّل الفواعل المسلحة من وظيفة صناعة الفوضى وتشتيت الدولة القُطرية وقضم الدول التي ظهرت فيها، إلى محاولة قضم إسرائيل نفسها! هذه المرحلة التي ظهرت ونمت بعد عام 2003، حينما تم احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإطلاق العنان للتطرف والفوضى بمختلف أشكاله وألوانه ومشاربه، ليس في العراق فقط بل في كل المنطقة، وعزّز ذلك ما يُعرف بالربيع العربي عام 2011، وما أنتجه من نماذج لسقوط أنصاف الدول، كسيطرة الجماعات المسلحة والمتطرفة والعقائدية على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا واليمن وليبيا، وسيطرة جماعات مسلحة أخرى تحمل ضداً عقائدياً ومذهبياً على مشهد الدولة ومؤسساتها، مقاومةً لها. وقد أنتجت هذه الحالة ضعفاً كبيراً في قضايا التنمية والأمن، واستدامة حالة الانتقال السياسي غير المجدي، ونمو شبكات من الفاعلين الاقتصاديين والأمنيين الذين بدأوا يتدافعون مع الدولة على أداء وظيفتها السيادية وتدهور هويتها الجامعة.

أولاً: مقدمة لفواعل ما فوق الدولة 2003 - 2023

أصبحت الدولة، بعد كل هذا التدافع - أعني الدولة الشرق أوسطية - مخطوفة وغير قادرة على بسط نفوذها الأمني والسياسي والسيادي، وغير قادرة على إيقاف التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، كما أنها غير قادرة على تفكيك شبكات الفاعلين الاقتصاديين والعسكريين ما فوق الدولة، بل أصبحوا هم الدولة في بعض الأحيان، وهم من يُعبّرون عنها بشكل مباشر تحت غطاء محاربة الجماعات المتطرفة والتكفيرية في الجهة المقابلة!

إن بقاء هذه الحالة من الفوضى والتشتت، وغياب طرح مشروع تنموي وحدودي وهوياتي مباشر في هذه الدول، كان يخدم - ولو بشكل غير مباشر - فكرة بقاء إسرائيل كجهة مهيمنة في المنطقة، بسبب ضعف المحيط وهشاشته وانشغاله بصراعات داخلية وجودية أهم من إسرائيل نفسها!! إذ إن المعادلة الإقليمية بعيون إسرائيلية بسيطة وواضحة: كلما ازدادت الفوضى وتعمقت أكثر في هذه الدول، التي يخبرها تراثها التاريخي بأن لديها طموحات تُهدد إسرائيل، كلما استطاعت إسرائيل أن تستمر لفترات أطول دون تهديدات وجودية، أو على الأقل دون تهديدات أمنية كبرى.

غير أن هذه الفوضى، وحرية العمل، والمساحات المفتوحة في مختلف الدول التي نتحدث عنها في الشرق الأوسط، لم تكن ساحة مفتوحة لإسرائيل والولايات المتحدة فقط، بل كانت أيضاً ساحة لدول أخرى طوّرت استراتيجيات وسياسات عامة للمواجهة والتصدي. غير أن بعضها انسحب من المشهد - مثل أغلب دول الخليج - فيما أكملت أخرى التحدي الاستراتيجي ودخلت في عمق الجغرافيا السياسية للمنطقة - مثل إيران- في حين بقيت دول تحاول الحفاظ على بعض مكتسباتها الاستراتيجية - مثل تركيا. وهكذا، عاشت المنطقة حالة من التقاطعات الجيوسياسية بين مشاريع متضاربة منذ عام 2003 حتى السابع من تشرين الأول/أكتوبر عام 2023، تاريخ حدوث عملية طوفان الأقصى.

إذ لم يكن «الطوفان» لحظةً عابرة يمكن تخطيها بسهولة في معادلة التوازن الجيوسياسي الإقليمي، حيث لم تعد إسرائيل بمعزل عن التهديد الوجودي للجماعات النامية والموجودة في محيطها القريب، والمتوسط، والبعيد. فقد نبّهت عملية طوفان الأقصى العقل الاستراتيجي الأميركي والإسرائيلي إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لما يحدث، وتقييم المخاطر المتنامية في المنطقة، وإعادة تعريفها من جديد.

وعلى هذا النحو، وبعد تحليل العملية إسرائيلياً وأميركياً، كانت النتيجة أن حركة حماس - الجهة التي نفّذت عملية الطوفان - هي الفاعل الرئيس الذي خطط للعملية، وأن يحيى السنوار كان صاحب القرار الحاسم في تنفيذها دون مشورة أي من الشركاء أو الحلفاء أو الداعمين في محور المقاومة. بيد أن التقييم الاستراتيجي الإسرائيلي والأميركي لحالة الطوفان يشير إلى أن حركة حماس لم تكن لتصل إلى هذا المستوى المتقدّم من التأثير العسكري والعملياتي والتقني دون دعم من مجموعة كبيرة من الفواعل، سواء كانوا دولاً أو جماعات، وعلى رأسهم إيران وشركاؤها في المنطقة.

لذا، وحين تقييم حالة الشرق الأوسط بعيون إسرائيلية وامريكية بعد عملية طوفان الأقصى، سنصل الى نتيجة مهمة بأن الرؤية الامريكية والإسرائيلية وحتى بعض الرؤى العربية بدأت تتفق بشكل مباشر بأن هذه الجماعات المسلحة ما فوق الدولة شكلت عبئاً ثقيلاً على المنطقة، وذلك لما تقوم به من أفعال لم تعد تخدم فكرة تشتيت الدول التي تتواجد فيها وتدخلها في دوامات فوضى وفساد، بل أصبحت الفواعل العنيفة اكثراً عنفاً وتطوراً وتنظيماً وتخطيطاً واصبحوا يهاجمون اسرائيل بعمليات قريبة من التهديد الوجودي المؤثر، اذ وصل العقل الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي الى خلاصة تقول بضرورة تصفية دوره هذه الجماعات الإقليمي بتسويات شاملة مع تحميل الطرف الراعي والداعم الأكبر لها - ايران - الفاتورة النهائية!

إن التقييم الاستراتيجي الذي وصلت إليه إسرائيل، ومن قبلها الولايات المتحدة، لمرحلة ما بعد الطوفان يشير إلى أن المنطقة تحتاج، وبشكل عاجل وجدي، إلى إجراء تغييرات جذرية كبيرة على فواعلها المؤثرة، ولا سيما الفاعلين فوق الدولة والعابرين للحدود. ولعل من المؤسف أن نتحدث عن هذه التغييرات الجذرية بهذا الحجم وبهذه الخطورة من دون أن يكون لشعوب هذه المنطقة وحكامها أي رأي!

غير أن منطق العلاقات الدولية يُخبرنا، وبشكل مباشر، أن سياسة القوة وصوتها العالي هي السياسة المسموعة في هذه الأثناء، ولا وجود لمنطق الشعوب أو رأي حكامهم في مواجهة «الاتفاقيات الإبراهيمية» واتفاقيات التطبيع.

ثانياً: مرحلة الفرادة الانتقائية والعقابية الإسرائيلية

وهي المرحلة التي بدأت بعد ساعات قليلة من عملية طوفان الأقصى، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفريد إسرائيل بخصومها في المنطقة بشكل مباشر، من خلال توفير مظلة ردع شاملة تمثّلت في الآلة العسكرية الأمريكية، ودفع البوارج وحاملات الطائرات، وانتهاج سلوك دبلوماسي متقدّم، وإرسال رسائل تهديد مباشرة مفادها أن أي فعل يُنفذ ضد إسرائيل من الآن فصاعداً - أي بعد عملية طوفان الأقصى - وفي لحظة تنفيذ إسرائيل لانتقامها، ستكون الولايات المتحدة بكامل ترسانتها في مواجهة هذا الطرف. إن نجاح الردع الدبلوماسي الأمريكي، المصحوب بتحرّكات عسكرية كبرى، قاد إسرائيل - منذ عام 2023 وحتى الآن - إلى تنفيذ ضربات مؤلمة جداً لخصومها الأساسيين والقريبين منها، وهم:

1. حركة حماس التي خسرت اكثر من 90 % من منظومة القيادة والسيطرة ومن امكانياتها الصاروخية.
2. حزب الله الذي خسر خطه القيادي الأول، ومنظومته الصاروخية والاستخباراتية الشاملة.
3. النظام السوري، الذي سقط بشكل دراماتيكي لافت، مما جعل إسرائيل تستغل حالة الانهيار السياسي في سوريا لتشنّ عملية جوية سحقت خلالها أكثر من 90 % من البُنى التحتية العسكرية السورية، كالمطارات والموانئ والمنشآت العسكرية الأخرى، فضلاً عن توغلها الأعمق داخل العمق السوري.

4. إن انفراد إسرائيل بمواجهة حركة حماس وحزب الله، وما تبقى من الدولة السورية بعد سقوط نظام الأسد نهاية عام 2024، جعل الاستراتيجية الإسرائيلية، ومن خلفها الأمريكية، تذهب بعيداً في خياراتها. فقد تمدد مشروع تفكيك الجماعات المسلحة والأنظمة المساندة لإيران ليصل إلى:

أ- اليمن، حيث تصاعدت عمليات ضرب البُنى التحتية والعسكرية اليمنية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، بذريعة مقاتلة الحوثيين وتقليل إمكانياتهم.

ب- ثم امتد مشروع الاستهداف الأمريكي-الإسرائيلي ليصل إلى إيران نفسها، حيث وجّهت إسرائيل، وخلال مدة 12 يوماً بدءاً من 13/6/2025، ضربات شاملة استهدفت فيها المنظومة الباليستية والقيادية، ومنظومة البُنى التحتية النووية الإيرانية. لكن هذه المواجهة لم تكن كسابقاتها، إذ فاجأت إيران إسرائيل بإمكانياتها الكبيرة على التصدي والصمود، بل وتوجيه ضربات داخل العمق الإسرائيلي أيضاً. لقد كان انتهاء المواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران بمثابة نقطة شروع لبداية مرحلة تسويات جديدة في المنطقة، شملت الفواعل المسلحة القريبة من إيران. وكانت المرحلة الأولى من هذه التسويات هي تجريد أغلب هذه الجماعات من قدراتها الصاروخية والقيادية، ثم التحوّل إلى استراتيجية الاحتواء، في ضوء المكاسب العسكرية التي تحققت، ضمن توازن مختلف عمّا كان عليه الحال قبل عملية طوفان الأقصى.

ثالثاً: مشهد التسويات مع الفواعل ما فوق الدولة

لم يعد الحديث عن التسويات مجرد تكهّنات إعلامية، بقدر ما أصبح واقعاً ملموساً من خلال مبادرات تم تنفيذ جزء منها، ويجري العمل على الجزء الآخر بشكل مباشر، وذلك على النحو الآتي:

1. الوساطة القطرية-المصرية لتسوية وضع حركة حماس كفاعل عسكري مسلح في غزة: تلعب كل من قطر ومصر دورين وظيفيين رئيسيين يتعلقان بكيفية إقناع حركة حماس، وإعادة إنتاج دورها من جديد بما يتوافق مع الرؤية الغربية للمنطقة، ضمن هامش يضمن للحركة قدراً من تطلعاتها في إقامة نظام سياسي ذي خصوصية «غزّاوية".

2. يشمل هذا الدور أولاً إقناع حركة حماس بوقف إطلاق النار مع إسرائيل، ثم التوجّه نحو مرحلة انتقالية يتم الاتفاق على مدتها، بهدف تقييم الأضرار التي لحقت بقطاع غزة، تمهيداً لإعادة بنائه وإعماره، بشرط ألا يكون للجناح المسلح للحركة دورٌ واضح في المستقبل. تحاول كل من قطر ومصر بلورة تعريف جديد لقطاع غزة، ينهي فكرة العمل المسلح لحركة حماس كجزء من هذه التسوية. وتندرج تحرّكات كل من مصر وقطر ضمن ما يُعرف بالدول ذات الأدوار الوكالاتية في المنطقة، إذ يتحرّك الطرفان بحكم علاقاتهما الجغرافية والأيديولوجية تجاه حركة حماس من أجل تسوية ملف الحرب، غير أن هذه التحركات، بكل تأكيد، تأتي ضمن العباءة الأمريكية المباشرة.

3. الوساطة الأمريكية لتسوية سلاح حزب الله في لبنان: ليس بعيداً عن غزة، وقريباً من لبنان، في المحيط الجيوسياسي لإسرائيل، تلعب الولايات المتحدة دور الوساطة الدبلوماسية المباشرة بين لبنان وإسرائيل، عبر المبعوث الأمريكي توم براك، المرسل في مهمة إلى لبنان وسوريا بهدف إنتاج تسويات تتعلّق بالفواعل المسلحة الموجودة في البلدين. وقد قدّم براك مقترحاً مباشراً، ينطوي على دلالات واضحة تصل إلى حد التهديد لحزب الله، عبر الحكومة اللبنانية، مفاده أن الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل، تريد أن يُسلّم حزب الله جميع أسلحته الثقيلة والمتوسطة، وأن تدخل لبنان في مرحلة سلام طويلة الأمد مع إسرائيل، على أن تتعهد الأخيرة بالانسحاب التدريجي من الأراضي التي احتلّتها بعد «الطوفان» في جنوب لبنان. تندرج هذه المبادرة بشكل مباشر ضمن مؤشرات تصفية دور الفواعل المسلحة في المنطقة، في إطار ما يُعرف بالفكرة الجديدة القائمة على إعادة إنتاج وتعريف الدولة الهشّة، من دون وجود الفواعل المسلحة داخلها.

4. الوساطة الأمريكية لتسوية سلاح «قسد»: يقود توم براك نفسه مشهد تسوية أمريكية في سوريا مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بالتنسيق مع دمشق، بهدف دمج الأكراد وسلاحهم ضمن وزارتي الداخلية والدفاع السوريتين. ويأتي مشهد تسوية سلاح «قسد» ضمن سياق إقليمي أوسع لتصفية سلاح الفواعل العنيفة، بمختلف توجهاتها العقائدية والأيديولوجية. وعلى الرغم من أن «قسد» تمثّل أحد نتاجات وزارة الخارجية الأمريكية،

لدور وظيفي يبدو أنه قد انتهى، فقد أبلغت الولايات المتحدة قادة «قسد» بضرورة العودة إلى دمشق، من أجل الانضواء ضمن فكرة الدولة؛ الدولة «الهشّة» التي تطمح إسرائيل أن تكون مستدامة. يمارس توم براك ضغوطاً كبيرة على «قسد» للانخراط في الحوارات الدستورية والهوياتية السورية المباشرة، والدخول في مجال النضال السياسي السلمي، وترك فكرة العمل المسلح في هذه المرحلة.

5. الوساطة التركية لتسوية سلاح حزب العمال الكردستاني: من جهة أخرى، توصلت تركيا، بعد أكثر من 42 عاماً من الصراع مع حزب العمال الكردستاني، إلى تسوية شاملة أفضت إلى إلقاء الحزب لسلاحه، ضمن جدول زمني بدأ تدريجياً، وسيتصاعد بشكل كبير كلما حصل الحزب على حقوق دستورية واضحة ومتزايدة. وتندرج هذه التسوية بشكل مباشر ضمن مشهد التسويات الأشمل في الشرق الأوسط، والمتمثّل في إنهاء دور الفواعل المسلحة العنيفة في الشرق الأوسط.

6. وساطة المرجعية والسيد الصدر لتسوية السلاح في العراق: لعل هذه التسوية تمثل أعقد جزء في المشهد، حيث تطالب مرجعية النجف، المتمثلة بالسيد علي السيستاني، بحصر السلاح بيد الدولة وإبعاد الفاسدين عن القرار الأمني والعسكري في العراق. وهذه دعوى غير واضحة بشكل دقيق، ولا تحدد بالضبط ما هو هذا السلاح الذي تطالب بحصره. جاءت هذه المطالبات بالتزامن مع مطالبات أخرى متكررة من زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، التي تتحدث عن وجود قوى تسيطر على الدولة العراقية يجب أن تسلم سلاحها إلى الدولة، لتكون الجهة المحتكرة للسلاح هي وزارتا الداخلية والدفاع. ولعل المعضلة الرئيسية الكبرى التي تواجه هذه الطروحات تكمن في تعريف هذه القوى وتسميتها، حيث إن المرجعية في النجف لا تسمي هذه القوى بعينها، ولا السيد مقتدى الصدر، بقدر ما أن طروحات التسوية لا تزال عامة وغير خاصة، فضلاً عن أن الموقف الإقليمي والدولي ما يزال غير واضح من هذا السلاح. لكن ما يمكن استنتاجه بشكل مباشر هو أن إسرائيل عازمة على استهداف كل السلاح الذي ساهم بشكل أو بآخر في عملية طوفان الأقصى، وأن التفسير الإسرائيلي للسلاح الموجود في العراق

يندرج ضمن سياق أنه ساهم بشكل مباشر في هذه العملية. غير أن الولايات المتحدة ما تزال حتى الآن تفرمل الطموح الإسرائيلي لضرب هذا السلاح وتصفيته، كما فعلت مع حماس وحزب الله والحوثيين.

رابعاً: أنموذج الدولة الهشّة المروضة بدلاً من الفاعل العنيف

إن تطور الفواعل العنيفة، وتحولها من أكل الدول التي ظهرت فيها إلى محاولة أكل إسرائيل نفسها بعد تطور قدراتها الصاروخية والاستخباراتية، وتغذيتها عقائدياً ودمجها ضمن مشروع المقاومة الإقليمي، جعل فكرة إعادة الدولة الهشة مطروحة بشكل كبير في المنطقة، من خلال المنظور الأمريكي، كبديل لفكرة الفاعل العنيف المشاغل. فالفوضى التي ظهرت في العراق وسوريا واليمن وليبيا ودول أخرى، أنتجت حالة من الفواعل العنيفة التي شتّت الدولة التي ظهرت فيها، وأغرقتها في فوضى وانقسامات داخلية. لكن قابلية هذه الفواعل على التطور، والذهاب نحو التخادم في استراتيجيات إقليمية مهددة لإسرائيل، كان متغيراً رئيساً لإعادة النظر في تأثير هذه الجهات، وطرح فكرة الدولة الهشة المروضة كبديل عنها. وقد هدد هذا التطور إسرائيل بشكل مباشر، لذلك باتت إسرائيل بحاجة إلى أنموذج جديد من الدول المحيطة بها في المنطقة، يندرج ضمن فكرة الدولة الهشة المروضة، وفق المواصفات الآتية:

1. أنموذج الدولة الهشّة المطبعة التنموية: هذا الأنموذج يضع التطبيع مقابل التنمية والازدهار الاقتصادي، مع بقاء هيكل الدولة العسكري والأمني ضعيفاً وغير متماسك كترسانة أو كعقول توليدية مستقلة للتصنيع والابتكار. مثل بعض دول الخليج.

2. أنموذج الدولة الهشّة المطبعة غير التنموية: هذا الأنموذج يضع التطبيع مقابل الحصول على بعض المعونات والدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي، وحماية للنظام السياسي من التغيير، مع عدم وجود تنمية وازدهار حقيقيين. مثل مصر والأردن.

3. أنموذج الدولة الهشّة غير المطبعة غير التنموية: يرفض هذا الأنموذج التطبيع المباشر، لكنه قد يتخادم مع إسرائيل عبر قنوات دبلوماسية، مخابراتية، أمنية، أو عبر وسطاء. يسمح لهذه الدول بعدم التطبيع، لكنه لا يسمح لها

بتطوير ترسانات مسلحة. هناك خياران مطروحان لهذه الدول الآن: إما البقاء في وضعها الحالي كدولة ضعيفة غير تنموية وغير مطبعة، أو التحول إلى دولة ضعيفة تنموية مطبعة. مثل سوريا ولبنان.

4. أنموذج الدولة العنيدة غير المطبعة: هذا الأنموذج يرفض التطبيع، ويرفض التحول إلى دولة ضعيفة، ويرفض التنازل عن القرار السيادي والعسكري، ويرفض الخضوع للغرب. وهو أنموذج مزعج للغرب، لكنه غير قابل للاستمرار بهذا المستوى من التأثير لفترات طويلة. يضع الغرب أمام هذا الأنموذج خيارين أساسيين: إما الدخول في تفاهم يحد من قدراته العسكرية والتقنية والصاروخية، أو التعرض لسياسات ضغط قصوى قد تشمل عمليات عسكرية تقوض إمكانياته، وتؤثر على شكل النظام ومفردات قوته الاستراتيجية، كونه يهدد إسرائيل. مثل إيران.

5. أنموذج الدولة المطبعة غير الهشّة التي لا تهدد إسرائيل: تمثل هذه الدولة شراكات متقدمة مع إسرائيل من الناحية الاقتصادية والتنموية، ولا تتقاطع معها وجودياً، ولا تهدد أمنها كونها جزءاً من المنظومة العسكرية الغربية. حافظ هذا الأنموذج على مستوى جيد من التوازن في المنطقة، ولا يتقاطع بتهديد وجودي مع إسرائيل. مثل تركيا.

6. أنموذج الدولة الحرجة أو القلقة: يصعب سحب هذا الأنموذج إلى مرحلة التطبيع، ويصعب سحبه إلى مرحلة إيقاف تطوير الجماعات المهددة لإسرائيل كذلك. يحاول هذا الأنموذج الحفاظ على قراره السيادي مع مواقفه الإقليمية المساندة للقضية الفلسطينية في ظل صراع إقليمي محتدم. يحتاج هذا الأنموذج إلى التفكير بمصلحة الدولة أكثر من أي وقت مضى لتجنب حالة الاستقطاب والهيمنة الأمريكية التي تمارس على المنطقة بعيون إسرائيلية. غير أن هذا الأنموذج ما يزال يعاني من صراعات داخلية حول شكل الدولة التي يريدها، وشكل النظام السياسي الأنسب، وشكل الهوية الجامعة. لذا، من الصحيح أن يتخذ هذا الأنموذج مسارات براغماتية خالصة، بعيداً عن أي مواقف عقائدية أو طائفية بحتة. مثل العراق.

خامساً: مشهد الشرق الأوسط الجديد: الخلاصة والاستنتاجات

لم تكن عملية طرح فكرة الاتفاقيات الإبراهيمية ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس في ولاية دونالد ترامب الأولى مجرد مصادفة استراتيجية، بل كانت عملية منظمة ومتسلسلة زمنياً، بدأها ترامب في ولايته الأولى، وعمل على إنضاجها الرئيس السابق جو بايدن، ثم عاد ترامب لتطويرها أكثر في ولايته الثانية. تعرض الاتفاقيات الإبراهيمية ملامح أولية لشكل الشرق الأوسط المراد رؤيته بعيون إسرائيلية-أمريكية، ضمن المواصفات الآتية:

1. التطبيق العميق للاتفاقيات الإبراهيمية: إن بقاء الدول الشرق أوسطية بعيدة عن إسرائيل، وغير متقبلة لها، يعد أمراً مرفوضاً بعد الآن وفق وجهة نظر الاتفاقيات الإبراهيمية. فلم يعد خيار التطبيع مع إسرائيل خياراً يخص الشعوب والحكام فحسب، بل أصبح خياراً أساسياً، مقابل خيار آخر يُعرض على هذه الشعوب بواسطة حكامها، وهو التدمير والاستهداف. إن الاقتراب من محور التطبيع، سواء عبر اتفاقيات رسمية أو عبر علاقات غير مباشرة، هو المطروح الآن على دول المنطقة، والمطلوب ضمن سياق الاتفاقيات الإبراهيمية، أن تطبع مع إسرائيل أو على الأقل تكون على مسافة خطوة واحدة من الاعتراف بها، كشرط بنيوي لقبول هذه الدولة في المنظومة الإقليمية والدولية، وتحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي والتنموي.
2. الامتناع عن تطوير القوة الردعية: تتمحور مخرجات الاتفاقيات الإبراهيمية حول إجبار دول المنطقة على التخلي عن أي مشروع عسكري مستقل أو طموح دفاعي قد يهدد التفوق العسكري الإسرائيلي، بما في ذلك القدرات الصاروخية أو الدفاعات الجوية السيادية، حتى وإن كانت مخصصة لأغراض دفاعية بحتة. هذا الأمر لم يعد مسموحاً به بعد الآن في ضوء الاتفاقيات الإبراهيمية.

3. إنتاج الدولة التنموية مسلوبة القرار السيادي: إن الشكل النهائي للدولة المطلوبة إنتاجها بعد مدة زمنية هو أشبه بأنموذج الدولة التنموية غير المهددة، حيث يكون تحقيق التنمية المسيطر عليها في محيط إسرائيل ضرورياً لنمو وتطور إسرائيل نفسها. فوفق الفكر الرأسمالي، لا يمكن لإسرائيل أن تصبح رائدة لمنطقة اقتصادية كبيرة في الشرق الأوسط دون تحقيق نمو تنموي اقتصادي في محيطها. لكن هذا النمو المراد له أن يظهر هو نمو بدون سيادة حقيقية، بل هو نمو ضمن حاجة إسرائيل للاستفادة منه دون أن يؤثر عليها وجودياً. يشبه هذا النموذج بعض دول شمال أوروبا (السويد، النرويج، سويسرا، بلجيكا)، وهي دول متقدمة اقتصادياً وتنموياً، لكنها غير مهيأة سياسياً أو عسكرياً لمنافسة القوى الكبرى في أوروبا مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. هذا التقدم الاقتصادي في دول شمال أوروبا ضروري جداً لدول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لتحقيق تنمية على مستوى أوسع. ستصبح الدولة المراد تطويرها نهائياً في الشرق الأوسط بنية تنموية ضمن إطار يخدم تنمية إسرائيل وحاجتها للتعامل معها، حيث ستكون ضعيفة من الناحية الوظيفية والسيادية، ومسيطراً عليها من قبل إسرائيل بشكل أو بآخر، وغير مهددة لها.

4. إسرائيل كقطب إقليمي مهيمن: في التصور الأمريكي وفقاً للاتفاقيات الإبراهيمية، يجب أن تبقى إسرائيل ليس فقط القوة العسكرية الأولى في الإقليم، بل مركزاً للنموذج الاقتصادي والتقني والتنموي، بحيث تتفوق وظيفياً على كافة جيرانها.

5. وكخلاصة نهائية، إن ما يُعاد إنتاجه الآن في المنطقة كبديل للدور الوظيفي السابق للجماعات المسلحة، لا يمكن وصفه على أنه دولة وطنية ذات سيادة مطلقة على أراضيها، بقدر ما يُعاد إنتاج دولة ضعيفة ذات دور وظيفي محدود من الناحية السياسية والأمنية، لكنها مندمجة اقتصادياً في المنظومة الدولية والإقليمية، بحيث تُستخدم التنمية كأداة احتواء وليس كوسيلة تمكين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org